

Publication		Baladna Al Youm				Circulation		10,000			
Frequency		Weekly Newspapers				Country		Egypt			
Placem ent Rating	Premiu m Page	Quote	Picture	Name In Headlin e	Brande d	Not Brande d	Brande d	Name In Headlin e	Picture	Quote	Premiu m Page
		-2 □	-2 □	-1 □	-2 □	-1 □	0 □	+1 □	+2 □	+1 □	+2 □
Publication Rating		A B C									
Impact		0									
Headline		Drug shortages: Patients struggle to survive									
Article Type		Novartis Mention									
Reporter		Staff Report									

نحو 50 مليون جنيه، خلال 24 ساعة فقط نتيجة لفارق الأسعار القديم والجديد، مشيراً إلى ضرورة فرض التسعيرة على إنتاج الجديد الذي سيتم تصنيعه وليس الموجود فعلياً في الصيدليات، على أن يتوأكّد هذا مع تطبيق كل النص في إنتاج الأدوية.

كما أنه يجب إصدار قرار برفع كل الأدوية "متمتية الصلاحية" الموجودة في الصيدليات والتي تقدر بـ "500 مليون جنيه" من أجل ضمان عدم استخدامها مرة أخرى من قبل بعض أصحاب الصيدليات، بعد تغيير صلاحيتها القديمة.

ويكشف المركز عن أن القرارات الأخيرة، صبت في صالح شركات الدواء الخاصة، حيث إنها جاءت بتزكية من مجلس الوزراء لقائمة رئيس غرفة صناعة الدواء ومجلسه، رغم أن القرار كان لإنقاذ شركات الدواء الحكومية، ولكن الأرقام تشير إلى أن أصناف الدواء التي تنتجها الشركات الحكومية لم تعد نسبة 15% من قائمة الـ 6 آلاف و500 صنف دواء، والباقي للشركات الخاصة.

من جانبه، يتهم الدكتور محمد سمودي وكيل نقابة الصيادلة السابق، وزارة الصحة وشعبة صناعة الدواء بالتورط في إحداث الخلل الذي حدث في قضية تسعير الدواء، مشيراً إلى قيام مسئولين بالوزارة بالتسعير الخاطئ لصالح شركات الأدوية.

"ألقى رأسه ببطحة يحسن عليها، هكذا وصف سمودي حال وزارة الصحة، التي كثيراً ما يخالف مسئولوها القانون تحت وطأة ابتزاز شركات صناعة الدواء لهم، بسبب "الدون" التي تراكمت على الوزارة بعد عدد من الصفقات التي أبرمتها الوزارة مع الشركات المالمية، لاستيراد أنواع من الأدوية، وفقاً لسمودي.

ويتهم وكيل نقابة الصيادلة، الدكتور أحمد العزبي مستشار وزير الصحة بالتلاعب في سوق الدواء، تحت سمع وبصر الوزارة التي لم تر مخالفته للقانون، لافتاً إلى امتلاك العزبي لسلاسل صيدليات ضخمة بالمخالفة للقانون.



في المخ، علاج التهاب الأعصاب، وبلغت رئيس شعبة تجارة الأدوية إلى أن مصر لديها كوادرات عالية الكفاءة قادرة على تصنيع المواد الخام، مشيراً إلى أن العائق يرجع إلى أن تصنيع الدواء يحتاج إلى رأس مال كبير وسوق ضخمة موسعة، لكن سوق مصر صغيرة ومحدودة جداً، ومن أمثلة أسواق الدواء الموسعة والمميزة حول العالم سوق الهند والصين، والتي توجهت دول أمريكا وأوروبا لتصنع المواد الخام لديهما، معتمدة على

ويتهم عوف وزير الصحة قائلاً: "الوزارة جاءت بمديرية إدارة في أعلى جهاز للصيدلية في مصر، لا تملك الخبرة وعلمت في الأونة الأخيرة بنواقص الأدوية الحيوية التي ليس لها بدائل من حوالى شهرين وأن مخزونها الاستراتيجي في البلد يكفى أقل من شهر، تلك المعلومات، ومن بعدها الوزير يخاطب وزير المالية بسرعة توفير المال، لكن تلك الخطوات لم تتم بهذا الشكل مطلقاً، مما أدى إلى حدوث أزمة كبيرة، مما استدعى تدخل رئيس

وحسب مقربين فإن كل هذه الأزمات دفعت جهاز مشروعات الشركة الوطنية للدخول كطرف رئيسي في سوق الدواء، وذلك أسوة بما حدث في أزمة ألبان الأطفال الأخيرة التي استطاعت توفيرها من خلال استيراد 12 مليون عبوة بأسعار 30 جنيهاً بدلاً من 18 جنيهاً.

ويعلق الدكتور على عوف رئيس شعبة تجارة الأدوية بالغرف التجارية على قرار تأسيس جهاز الخدمة الوطنية لشركة لاستيراد الأدوية، بأن السبب هو عدم حذرة وزارة الصحة على امتلاك إستراتيجية أو إمكانيات أو حتى أي تفكير لحل الأزمات المتعلقة بتسويق الأدوية الضرورية.

ويقول عوف: "دائماً ما تلجأ وزارة الصحة إلى الاستعانة بمن لديهم الكيان المؤسسي النظم الذي يملك فكرًا ويعد نظر في حل الأزمات".

الرسمي في نيويورك، تقوم بصناعة أدوية لعلاج السرطان ونقص المناعة، والأمراض القلبية الوعائية والسكري والتهاب الكبد والمفاصل والاضطرابات النفسية.

سادساً: شركة "استرازينكا" هي خامس أكبر شركة أجنبية تحتكر سوق الدواء في مصر بنسبة 3%، وتحتل مبيعاتها 600 مليون جنيه، ووصل معدل نموها إلى 27%.

استرازينكا، هي شركة إنجليزية متعددة الجنسيات، تأسست عام 1999 بعد اندماج شركتي استرا السويدية وزينيكا الإنجليزية، ويقع مقرها الرئيسي في كامبريدج بإنجلترا، وبلغت عائداتها المالية 3 مليارات دولار، وعدد موظفيها نحو 51 ألف موظف على مستوى العالم، وبلغ حجم أصولها 15

المالية من الـ 52 مليار دولار، ويصل حجم موظفيها إلى 86 ألف موظف.

وخلافاً لآخر العام 2015، استطاعت فايزر الاندماج مع شركة الهرجان للأدوية مقابل 160 مليار دولار اشترت بها الأخيرة لتكون أكبر صفقة في تاريخ صناعة الدواء.

خامساً: بريستول مايزر سكويب، رابع أكبر شركة أجنبية تحتكر صناعة الدواء في مصر بنسبة 4.2%، بقيمة مليار و700 ملايين جنيه، ووصلت قيمة عائداتها المالية 20 مليار دولار، وحجم أصولها يقترب من 35 مليار دولار، وأرباحها السنوية تتجاوز الـ 10 مليارات دولار.

بريستول، شركة دواء أمريكية، يقع مقرها الرئيسي في نيويورك، تقوم بصناعة أدوية لعلاج السرطان ونقص المناعة، والأمراض القلبية الوعائية والسكري والتهاب الكبد والمفاصل والاضطرابات النفسية.

سادساً: شركة "استرازينكا" هي خامس أكبر شركة أجنبية تحتكر سوق الدواء في مصر بنسبة 3%، وتحتل مبيعاتها 600 مليون جنيه، ووصل معدل نموها إلى 27%.

استرازينكا، هي شركة إنجليزية متعددة الجنسيات، تأسست عام 1999 بعد اندماج شركتي استرا السويدية وزينيكا الإنجليزية، ويقع مقرها الرئيسي في كامبريدج بإنجلترا، وبلغت عائداتها المالية 3 مليارات دولار، وعدد موظفيها نحو 51 ألف موظف على مستوى العالم، وبلغ حجم أصولها 15

وتسعد من أبرز الأدوية التي تقوم بتصنيعها: كلوزابين - ديكلوفينيك - سيكلوسبورين - لاميزيل - جليفك، وهي واحدة من أكبر شركات الرعاية الصحية في العالم.

ثانياً: شركة جلاكسو سميث كلاين، ثاني أكبر شركة أدوية في السوق المصرية، تحتكر نحو 6.3% من إجمالي مبيعات الأدوية، وهي شركة بريطانية تعرف باسم "GlaxoSmithKline" رابع أكبر شركة أدوية في العالم، وتأسست عام 2000 من خلال اندماج جلاكسو وبيكوم بي إل سي وسميث كلاين.

بلغت عائداتها العالمية نحو 27 مليار دولار، في حين بلغت أرباحها 8 مليارات دولار، حسب تقرير صادر عن البورصة المصرية خلال عام 2016، ووصل عدد العاملين بها إلى 137 ألف عامل.

بلغت قيمة أصولها المالية في مصر نحو مليار و880 مليون دولار، وبلغت قيمة أرباحها المالية خلال عام 2016 حوالى 175 مليون و360 ألف جنيه، ووصلت مبيعاتها إلى 2 مليار و49 مليون جنيه، وبلغ معدل نموها بالجنيه المصري إلى 4% و11% بالدولار خلال العام.

ثالثاً: شركة "سانوفي"، هي ثالث أكبر شركة أدوية أجنبية في مصر، تحتكر نحو 5.9% من إجمالي مبيعات السوق المصرية، بقيمة مليار و740 مليون جنيه، في حين وصلت قيمة مبيعاتها العالمية 34 مليار يورو، وأصولها المالية تقترب من الـ 100 مليار يورو، ووصل معدل نمو سانوفي بالجنيه المصري 14% و5% بالدولار خلال العام.

سانوفي، شركة فرنسية، مقرها باريس، تحتل المركز الـ 5 ضمن أكبر شركات الأدوية العالمية، أنشئت تحت اسم "سانوفي أفيينتس" عام 2004 بعد دمج أفينتس وسانوفي بالإضافة إلى سنيلابو، وأبرز الأدوية التي تنتجها سانوفي: "عقار الهجرا المضاد

نقص الدواء.. الصراع من أجل البقاء

صراع الـ 22 مليار جنيه يضغط على جهاز المشروعات الوطنية لدخول صفقات الأدوية



مليار دولار.

سابقاً.

شركة سيريفير.

وهي أساس

أكبر شركة أدوية

عاملة في سوق الأدوية

المصرية، وتحتل المركز الـ 16 من

حيث المجموع العام لتكبيرات شركات الأدوية

في مصر، وهي شركة فرنسية مختصة

بصناعة الدواء، وتتمتع أكبر وحدة للتجارب

السريرية في أوروبا.

وتحتكر سيريفير نحو 2.8% من إجمالي

سوق الأدوية المصرية بحجم 532 مليون

جنيه، ووصل حجم نموها إلى 3%، وبلغت

قيمة عائداتها 6 مليارات يورو خلال العام.

وأبرز الأدوية التي تنتجها هذه الشركة هي:

جيكلاكسيد - بيريندويل - سترونجوم -

إيفابرادين - تيانتين - تريمتازيدين -

وحسب مقررين فإن كل هذه الأزمات

دفعته جهاز مشروعات الشركة الوطنية

للدواء.

وتكسيرا لعلاج السرطان، ولوفيكوس المضاد

للجلطات، وبلافكس المضاد لجلطات المخ،

وأبيان النوم والوخس، لعلاج السرطان.

وأما شركة **فايزر**، شركة أمريكية تحتل

المركز الثالث في تعداد الشركات الأجنبية من

حيث حجم المبيعات، والسابع في المجموع

العام لأكثر 10 شركات تحتكر صناعة الدواء

في مصر، وتحتكر 4.2% من إجمالي سوق

الدواء المصرية، ووصل حجم مبيعاتها إلى

700 مليون جنيه، وبلغ حجم نموها

19%.

وهي شركة أمريكية الأصل، مقرها

نيويورك في بروكلين، وهي من أكبر

10 شركات عالمية تحتكر صناعة

الدواء في العالم، ولها أفرع

في عدد ضخم من الدول.

ويقتررب حجم عائداتها

المالية من الـ 52

مليار دولار، ويصل

تحول المواطن المصري إلى مجرد "رقم"

في حسيبة المستثمرين وصناع الدواء، حتى

الحكومة التي هي حكومة الشعب من أجل

شعبه، تستثمر رشا عن رغبة الشعب على

صحة ومرونة الشعب.

لم تتوقف تبعات قرار الحكومة القاضي

بتحرير سعر الصرف عند الأزمات الاقتصادية

أو ارتفاع الأسعار أو زيادة معدلات التضخم

بشكل قاس، حيث تسبب القرار في مماناة

نحو 18 مليون شخص، خاصة مرضى القلب

والسرطان والمثل الكوي والكوي. فضلاً

على المساهمين بالأزمات النادرة.

دون الدخول في التفاصيل، سوق الدواء

في مصر تعاني من عجز نحو 7 آلاف صنف

دواء، وأبرز هذه الأصناف أدوية كيتوستريل

لمعالجة الكبد، وعقار "سو ليوكوتيف" أمبول،

لعلاج أزمات الربو الحادة وحساسية الصدر

وهو دواء لا بديل له.

كما عانت مستشفيات "أبو الريش البياض

– مستشفى بها الجامي – مستشفى قصر

العين" من نقص في المستلزمات الطبية

والأدوية، مما تسبب في التوقف عن إجراء

العمليات الجراحية بشكل كامل.

ولم تتوقف الأزمة عند هذا الحد، ذلك

لأن سوق الدواء في مصر تحتكرها الشركات

التي تسيطر على 60% من حجم

صناعة الدواء في مصر. وبدأت الشركات

متعددة الجنسيات في الدخول إلى السوق

المصرية منذ عام 2007، حيث ارتفعت

نسبة مشاركتها من 15% إلى 50% في عام

واحد.

سبب تقرير لشركة I.M.S وهي المصدر

الأساسي لشركات وتحليلات الأسواق

الصيدلانية العالمية المصادرة حول سوق

الأدوية، ومقرها الرسمي بنيويورك، وذلك

بزيادة بلغت 28% عن عام 2015، يصل

حجم مبيعات سوق الدواء في مصر إلى 40

مليار دولار.

ووصل حجم مبيعات الشركات الأجنبية

إلى ما يقارب الـ 22 مليار جنيه بنسبة استحواذ

بلغت 63% على سوق الدواء المصرية.

وبلغت تقرير شركة I.M.S العالمي إلى

أن السوق المصرية شهدت عددا من صفقات

الاستحواذ من قبل الشركات الأجنبية خلال

السنوات الأخيرة أهمها: "فاليانت الكندية

على شركات أمون، واستحوذت شركة

تركوبير في هولندية على عدد

ضخم من أسهم شركة ميذا فارما.

واستحوذت شركة تي في إم هيلتيك

أكويونيشن على شركة أميكو ميديكال

للمصناعات الطبية، ورصد معدو التحقيق أبرز

6 شركات أجنبية تحتكر صناعة الدواء في

مصر.

أولا، شركة **نوفارتس** شركة سويسرية

الأسل وأكبر شركة عائلته في السوق المصرية.

تحتكر 7.5% من إجمالي سوق الأدوية في

مصر، تأسست الشركة في عام 1962 على

يد بعض المستثمرين اليهود، وأطلق عليها

اسم **نوفارتس** مع شركات "سيبا - جايجي".

وصلت قيمة عائداتها المالية 55 مليار

دولار، وبلغت قيمة عائداتها 40 مليار دولار.

وصلت حجم مبيعاتها 2 مليار و600

مليون جنيه خلال عام 2015.

ووصل حجم نموها بالجنيه

المصري 21% و11%

بالدولار خلال العام.

وتعد من أبرز

الأدوية التي تقوم

أساس البيئة النظيفة.

في نفس السياق، يقول الدكتور طارق

السليحي، مدير عام التفتيش على صنف

الأدوية، إنه منذ عام 2015، وقد بلغت تكلفة

عاما على صناعة الدواء في مصر، فإنها ما

زالت مجرد عملية تمنية له، ونحن نحتاج إلى

مليارات من الدولارات كي نستطيع أن نمنع

دواء بصورة كاملة.

ويلفت إلى أن كل المواد الخام الموجودة

في مصر بنسبة 95% منها مستوردة، ولا

إشالة مليار جنيه، مضيفا أن الهدف من وراء

إشالته كان إنتاج صادرات مرمية غير نشطة.

وتابع مدير عام التفتيش على صنف

الأدوية، أنه يجب إنشاء هيئة أدوية يتم

تأسيسها بقرار من رئيس الجمهورية، بحيث

تكون غير خاضعة إلى وزارة صنية، وتضم

عضوا من وزارة الصحة، ومن نقابة الصيادلة.

ومن وزارة المالية، وأعضاء شركات من

القطاع الخاص، مضيفا أن أهم أهدافها

الربط بين جودة المنتج التي من المقرر أن

تتأصل عليها بداية من عام 2020 حسب

ثقافة الجات، وطريقة تصنيعه والمستندات

المطلوبة حتى يتم تسجيله.

من جانبه، يقول الدكتور وائل النحاس

الخبير الاقتصادي، إنه بالرغم من أن دخول

مصر السوق العالمية الوطنية لاستيراد

146 نوعا من الدواء ليس لها مثل في مصر

ولا بديل محلي، فإن المشكلة لا تزال قائمة

حتى الآن.

وأما عن تأثير دخول جهاز مشروعات

الخدمة الوطنية على صنف الأدوية التي

تضم 146 صنفا دوليا، على شركات القطاع

الخاص، يلفت النحاس إلى أنه لا يوجد أي

تأثير على شركات الأدوية بعد استيراد الجيش

للدواء.

ويضيف أن الأدوية كل يوم في حالة اختفاء

مستمر، إذ إنه في بداية الأزمة كان هناك

نقص في 600 صنف، وتزايد العدد حتى

أصبح عدده 1600، مضيفا أنه حدث في

شهر واحد فقط اختفى 1600 دوا من 164

نوعا من الأدوية النادرة إضافة إلى التدهور

الحاد في جميع المستشفيات المصرية.

ويعتقد النحاس أن وزارة الصحة خالفا

تتجاهل تماما، مرجعا أسباب ذلك إلى قرار

تحرير سعر صرف الجنيه الذي تم اتخاذه

بشكل انفرادي وليس جماعيا، مما يجعله حجة

ورافعا يحمي به وزير الصحة، وخاصة أنه لم

يتم أخذ رأي له وقتها والتفكير على تأثيره على

قطاع الدواء في مصر، مشيرا إلى أن القرار

جاء في غفلة، وبالتالي صناعة الأزمة أصبحت

أقوى من صناعة القرار.

من جانبه، يورد مركز الحق في الدواء، أن

قرار تحرير أسعار الأدوية تسبب في فوضى

ضخمة، إذ لم تكن هناك دراسة ممددة من

قبل الوزارة للاستثمار الجديد، إذ حدثت

مشكلات التكتك على السوق، حيث قامت

شركات تجارة الأدوية بقرص الزيادة على

"الشريط" وليس على صنف الدواء بشكل عام.

في ضوء ارتباط واضح من وزارة الصحة.

ويوضح المركز أن وزارة الصحة بقرارها

المشتر الصادر قبل أشهر، تسببت في ترج

نحو 50 مليون جنيه، خلال 24 ساعة فقط

نتيجة غرق الأسعار القديم والجديد، مشيرا

إلى ضرورة من التسعير على إنتاج الجديد

مخنيا.

ومن المعروف أن

الجيش مكان منظم

ولدية رؤية مستقبلية.

ويقتد التعليمات اللازمة

في حل الأزمات الكبيرة بنجاح،

منها استطاع أن يحل أزمة البان الأطفال، في

حين أنه لا يوجد كيان آخر يستطع أن يحل

تلك الأزمة.

ويوضح أن جهاز مشروعات الخدمة

الوطنية أعلن عن عزمه عقد مناقصة

لاستيراد أدوية، وأبنت وزارة الصحة بذلك

وعرضت عليهم المشاركة، ووافقت الوزارة،

إلا أن مسئولي وزارة الصحة قرروا خوض

المنافسة من خلال شركات الأدوية التابعة

لهم في مواجهة شركة جهاز الخدمة الوطنية،

لكن الأخيرة حصدت المنافسة والتي وفرت

لدولة 5 مليارات جنيه نظريئة الدولة.

وتابع عوف وزير الصحة قائلا: "الوزارة

جاءت بمبادرة إدارة في أعلى جهاز للصيدة

والتي كانت

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة

في حالة